المرأة العربية والعضوية البرلمانية من التمثيل الى التفعيل

ا.و.أمل هندي الخزعلي(*)

المقدمة

تمثل العضوية في المجالس التمثيلية حلقة مهمة من حلقات المشاركة السياسية للمرأة ، فوصولها لمؤسسات صنع القرار أمر ضروري لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حرياتها العامة ، وبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وادخال رؤيتها في جميع مستويات صنع القرار ، لايمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة بين الجنسين والتي تشكل الأساس لتقدم المجتمع وتطوير القوانين والتشريعات ، لاسيما تلك الخاصة بمعالجة وضع المرأة في الاسرة والمجتمع ، الأمر الذي يتيح لها تولي مسؤولية الدفاع عن القضايا الاساسية التي تعانيها ، ويعانيها المجتمع.

وتتأتى أهمية هذا الموضوع من أهمية مشاركة المراة ودورها في الحياة السياسية والذي اصبح مؤشراًعلى مدى تقدم الحياة الديمقراطية في أي مجتمع ، فالمشاركة السياسية للمرأة ترتبط بالشرعية القانونية لها وهي عمليات الانتخاب والتصويت والتظاهر والاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية ، ولا بد من التاكيد بهذا الصدد ان نضال المرأة العربية ومطالبتها المستمرة بحقوقها السياسية ، بدعم من المجتمع الدولي بتشريعاته ومواثيقه الداعية الى فسح المجال للمرأة لاثبات جدارتها في العمل السياسي أدى الى استجابة أغلب الأنظمة السياسية لتلك الدعوات وذلك من خلال تضمين

(*)جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية.

الدساتير والقوانية الاساسية حق المرأة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة ، فضلاً عن إقرار بعض الدول العربية لمبدأ (الكوتا) ليكون وسيلة مهمة لتمكين المرأة وضمان وصولها للمؤسسات التمثيلية ، إلا ان كل ذلك لايمنع من القول بأن دور المرأة بصورة عامة بقي دون المستوى المطلوب ولم يرق العمل النسوي البرلماني الى مستوى الطموح لأسباب عدة يتعلق البعض منها بطبيعة المجتمعات العربية ، بينما يتعلق القسم الآخر بالمرأة ذاتها وعدم قدرتها على تثبيت وضعها بالشكل المطلوب ، من هنا تعالت الاصوات من قبل الكثير من الباحثين والباحثات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة ، مطالبة بتمكين المرأة وتعزيز قدراتها وامتلاكها القوة لتصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في العمل الساسي لاسيما البرلماني ، وامتلاكها القدرة على احداث تغيير جذري في مجال عملها ، لا أن تكون مجرد عدد أو كم غير فاعل وغير مؤثر في المؤسسات التشريعية .

عليه فان اشكالية هذا البحث ستنطلق من التساؤل الآتي:

اذا كانت أغلب الدول العربية قد ضمنت بشكل أو بآخر تمثيلاً مناسباً للمراة في السلطة التشريعية ، فلماذا ظل الدور النسوي دون المستوى المطلوب؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي تساولات اخرى منها:

١- كيف عالجت الدساتير العربية موضوع المشاركة السياسية للمرأة؟

٢- ماهي الأسباب التي أعاقت حصول المراة على حقوقها كاملة في العملية السياسية؟

٣- مدى استفادة النساء البرلمانيات من تشريع بعض الدول للحصة النسائية (الكوتا) الذي يضمن لهن الحصول على عدد معين من المقاعد في المجالس التشريعية.

٤- كيف انعكست أحداث الربيع العربي على الأداء السياسي التشريعي للمرأة العربية؟

ولغرض الاجابة على تلك الاسئلة سيتم تقسيم البحث وفق المحاور التالية:

المحور الأول:المشاركة النسوية في الدساتير العربية

المحور الثاني: معوقات المشاركة النسوية

المحور الثالث: الكوتا النسائية ودورها في تفعيل دور المرأة

المحور الرابع : سُبل تفعيل الدور البرلماني للمرأة بعد الربيع العربي.

أولاً : المشاركة النسوية في الدساتير العربية

تعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة ، فتنمو المجتمعات بقياس مقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية، فحقوق المرأة ليست مجرد قضية انسانية، بل وطنية ترتبط في مختلف المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية ، كما تُعد من اهم عناصر العملية الديمقراطية ، وضعف الآليات والقوى الديمقراطية في مجتمع ما ساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية، وتتأتى أهمية المشاركة السياسية للمرأة لكونها تأخذ طابعاً ضامناً نظراً لخصوصية قضية المرأة والغاء جميع اشكال التمييز القائمة ضدها من اجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل.

واذا كانت المشاركة السياسية تتخذ مستويات عدة ، فان المستوى الأهم هوذلك المرتبط بالسلطة بموجب قوانين وتشريعات ولوائح محددة تعطي الحقوق لبعض الاشخاص أو شريحة معينة ، وتتيح لها التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة للبلد.

وفي العقود الاخيرة أضحى تمكين المرأة في مختلف المجالات لاسيما السياسية منها ، أحد أبرز المؤثرات لتقييم مستوى تقدم وتطور الدول ضمن تقارير التنمية البشرية الدولية ، فبلورة شروط الديمقراطية

واحترام حقوق الانسان وتحقيق التنمية الحقيقية لا يتم دون فسح المجال لمشاركة المرأة الفاعل.

ورغم الجهود المبذولة عربياً في هذا الشأن ، فان تمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومراكز صنع القرار الحيوية ، لاتوازي في تطورها ماحققته المرأة من عطاء وخدمات وما امتلكته من كفاءات وامكانيات في شتى الميادين والمجالات ، وذا كانت المراة العربية تتحمل قسطاً من المسؤولية في ضعف مشاركتها في هذا الصدد نتيجة لعدم مبالاتها الجادة بالشأن السياسي، فان هناك عوامل اخرى تتحملها الدولة والمجتمع وتسهم في تفشي هذه الظاهرة فلا تتيح الفرصة لتعزيز مكانها لا سيما في الجانب السياسي، بشكل عام وفي التمثيل البرلماني على وجه الخصوص.(١)

فدرجات المشاركة السياسية ترتبط بطبيعة البنى السياسية للانظمة العربية ومدى ملاءمها للنشاطات السياسية للمواطنين ، ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية، ومدى توافر المؤسسات القادرة على استيعاب نشاطات المواطنين، من جهة اخرى تعمل عملية التعبئة الاجتماعية على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من اجل التأثير فيه والحصول على مكانة اكبر في تطوره، ومن ثم دور اوسع في صناعة القرار.(٢)

والملاحظ على المجتمعات العربية، ان نظرتها للمرأة لم تتغير فهي تعد دون الرجل وتابعة له ، وانعكست تلك النظرة في التشريعات التي عززت سلطة الرجل وهيمنته على الاسرة والمجتمع ، وكرست علوية الرجل وعظمت عقلانيته وسداد رأيه على حساب تبعية المرأة وعاطفيتها وضعف رأيها ، وان كانت تلك التشريعات والدساتير تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، غير ان القوانين اللاحقة المنظمة

لشؤون المجتمع المختلفة لا تنصف المراة ، ويعزو أحد الباحثين (٣) معاملة المجتمع العربي السلبية للمرأة الى سببين رئيسيين اولهما: ان المجتمع العربي لايزال أسير الثقافة الذكورية المهيمنة حيث يكون للرجل فيها الدور الاعلى والحق، وما على الانثى إلا القبول بالحقوق الاقل والواجبات الاكثر، وثانيهما: غياب المراة الطويل عن مجالات التشريع سواء على مستوى اللجان او امجالس التشريعية بسبب تهميش دور المراة المجتمعي- السياسي، وحتى عندما شاركت المرأة في الحياة العامة، وحصلت على بعض الحقوق السياسية وتقلدت مناصب قيادية ، فان فاعليتها في تعديل تلك التشريعات ظلت ضعيفة.

من جهة اخرى فعلى الرغم من اهمية المشاركة السياسية للمراة بعدها مؤشر لنمو وتعزيز مشاركة المواطنين فان وجودها في مراكز القوة والسلطة سيحقق المصالح المرتبطة بها وابراز قضاياها والدفاع عن حقوقها، ورغم جهود الحركة النسوية العربية المطالبة بالمساواة والتي نشطت في المنطقة العربية منذ النصف الاول للقرن العشرين ، والتي أدت الى حصول المرأة في اكثر من بلد عربي على الحق في الانتخاب والترشيح، غير ان نسبة المشاركة في مجمل العملية السياسية ظلت ضئيلة وواجهت النساء الكثير من العقبات في سبيل الحصول على الحقوق السياسية ، فبعد الاستقلال وصدور الدساتير الوطنية ، تم تضمين تلك الدساتير حق المشاركة للمرأة في المجالس النيابية، ولكن تمثيلها الفعلي تأخر سنوات عديدة ، ففي سوريا على سبيل المثال، حصلت المرأة على حق الترشيح للبرلمان في عام ١٩٥٣، إلا ان أول تمثيل لها في البرلمان كان عام ١٩٧٣، وحصلت المرأة المغربية على حق الترشيح عام ١٩٦٣، ولكنها لم تستطع الدخول للبرلمان إلا في عام ١٩٩٣.(٤)

وفي مصر وعلى الرغم من اهمية المرأة ونسبتها في المجتمع لم يسمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية إلا بعد جهود ونضال الحركات النسوية لسنين طويلة بدأت عام ١٩٢٥ ولم يسمح للمرأة بالمشاركة السياسية والترشيح لمجلس الشعب إلا في عام ١٩٥٦، وكانت نسبة مشاركتها في برلمان ١٩٥٧عام – ٠,٦% واصبحت في عام ١٩٦٢ ٥%.(٥)

أما في الجزائر فكان أول تمثيل للمرأة في البرلمان الجزائري بعد الحصول على الاستقلال مباشرة عام ١٩٦٢ ، وفي تونس دخلت السيدات التونسيات البرلمان عام ١٩٧٤ ، بينمت لم تحصل المرأة العراقية على الحق في الدخول في العمل السياسي والترشيح للبرلمان إلا في عام ١٩٨٠ ، وفي الكويت منحت المرأة حق التصويت عام ١٩٨٥ وتم الغاؤه فيمابعد واعيدالعمل به عام ٢٠٠٥.(٦)

وتأخر تمثيل المراة في المؤسسات التشريعية في دولة الامارات الى عام ٢٠٠٦ بينما لم تبدأ المرأة السعودية بدخول الحياة السياسية كنائبة ومرشحة للمجالس البلدية إلا في عام ٢٠١٥ ، وسجلت اليمن ، رغم سماحها بتمثيل المراة في المجالس التمثيلية ، أدنى نسبة مشاركة حيث لم تتجاوز نسبة ٣%.(٧)

وتشير الناشطات النسويات الى مسألة مهمة بهذا الصدد من خلال التأكيد على ان ذلك التمثيل لم يكن تمثيلاً حقيقياً بعكس المشاركة الفعلية للمرأة في صنع القرار السياسي وبالذات على صعيدي الترشيح للمجالس النيابية وممارسة التصويت والانتخاب لاعتبارات تتعلق بالقيم والتقاليد السائدة في المجتمعات العربية فضلاً عن عوامل اخرى سياسية واقتصادية سيتم تناولها في محور الدراسة التالي.

أما اهتمام الاحزاب والانظمة السياسية فقد انصب على اعطاء صورة ايجابية تعكس الاهتمام بالمرأة وحقوقها ، والحقيقة ان تمثيلها

كان يتم من باب سد الذرائع واسقاط الفرض أو من باب تجميل صورة الحزب أو النظام أو في احسن الاحوال مواكبة ومسايرة التيار العالمي المطالب بتمثيل المرأة لاسيما من خلال المؤتمرات والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص.

وفي الغالب كانت المرأة تصل الى البرلمانات العربية على قوائم الرجال وذلك من أجل إيصال تصور ايجابي للعام بان البلد الفلاني يعطي للمرأة حقوقها ويضعها في المواقع المهمة ويتيح لها الفرص ، دون التدقيق في الفاعلية الاجتماعية لها والدور الذي يمكنها من لعبه ، وغالباً ماتكون مشاركة المرأة من خلال المشروع السلطوي وايديولوجيته أي من خلال الا نخراط في احزاب السلطة للبقاء تحت السيطرة ، وبالتالي يكون استمرارها مضموناً مالم تقترف مايراه النظام مخالفاً أو خروجاً على المسار المرسوم.(٨)

وبدت الانظمة السياسية وهي تتبنى الديمقراطية كمبدأ نظري وفكري، ولم تتخذه منهجاً عملياً حياتياً ، ولا زالت المشاركة السياسية النسوية متعثرة وامامها الكثير لتصل الى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار.

ثانياً: معوقات المشاركة النسوية

ان واقع العمل السياسي للمرأة العربية يعكس وجود أسباب جوهرية تعيق المشاركة النسوية الفاعلة على الصعيد السياسي وتجعل مشاركتها مشاركة صورية مقتصرة على التصويت والتمثيل غير المؤثر ، رغم حالة النضج السياسي التي تعيشها المرأة العربية لاسيما في العقدين الاخيرين . ولاتزال قضية النهوض بها وتعزيز دورها تُعد من أعقد وأصعب القضايا في مجتمعاتنا العربية نظراً لوجود العديد من العناصر الحاكمة والمؤثرة على مسألة الاعتراف بمشاركة المرأة وبأن يكون لها دوراً بارزاً في المجتمع ،

والاطلاع على واقع المشاركة النسوية في العمل السياسي يشير الى استمرار الواقع كما هو مع قليل من التغيير ، فالادوار المرسومة تاريخياً لاتزال مستمرة والقرارات المتخذة سابقاً والقاضية باستبعاد المرأة من الفاعلية السياسية لاتزال سارية المفعول.

وتتضافر عوامل عديدة تساعد على تكريس هذا الواقع وتعرقل مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي على صعيد البلدان العربية ، ولعل أبرز تلك العوامل:(٩)

١- العامل السياسي

حيث تتضافر في هذا العامل أسباب عدة تؤثر سلباً على مشاركة المرأة في العمل السياسي ومنها:

- الأسباب الدستورية والقانونية : وتتمثل في ضعف الارادة السياسية لبلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق واقتصارها على المساواة أمام القانون ، مع وجود فجوة ملحوظة بين ما تقره نصوص الدستور والقانون بشأن حقوق المرأة السياسية ، وبين الممارسة الفعلية التي تجعل من تلك النصوص أمراً نظرياً يصعب تطبيقه على أرض الواقع لعدم وجود آليات مناسبة لتنفيذ النصوص القانونية.

كما تفتقر اكثر من دولة عربية(لبنان ، اليمن ، الكويت...) الى تشريعات قانونية تضمن تمثيل المرأة في الحياة السياسية لاسيما المجالس السياسية ، أي عدم وجود تمييز ايجابي يضمن تمثيلاً ملائماً من خلال تحديد نسبة مقاعد للمراة في تلك المجالس ، على الرغم من مشاركة ممثلين عن تلك الدول في المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرتة ، وكان آخرها مؤتمر بكين عام ١٩٥٤ الذي طالب الحكومات العمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرارلتصل الى ٣٠% في الحد الادنى وتأكيد اتفاقية (سيداو)* في

مادتها السابعة على ضرورة ان تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد وان تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في الاهلية للانتخابات لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاءها بالاقتراع .

- ضعف دور الاحزاب السياسية في دعم المرأة :فمما لاشك فيه ان الاحزاب في النظام الديمقراطي تُعد من اهم مجالات المشاركة السياسية وهي المجال الشرعي للتعبير عن الرأي وتقديم الحلول والبدائل والبرامج وممارسة الحق في السعي للوصول الى السلطة من خلال صندوق الانتخاب ، والضغط على صانع القرار السياسي لتحقيق المصالح العامة ، وعليه فان مشاركة المراة على نطاق واسع في الاحزاب من المستويات القاعدية حتى المستويات القيادية يُعد أحد المؤشرات المهمة على مدى اندماجها في الحياة السايسية ، غير ان الواقع يؤكد ضعف دور الاحزاب السياسية في دعم المرأة على مستوى اعداد الكوادر النسائية ودمجها في هياكل الحزب ومواقع اتخاذ القرار مع ضعف اقبال الاحزاب لترشيح المرأة في قوائمها ولاتقدر معظم الاحزاب في الوطن العربي دور المرأة وامكانياتها في العمل العام ، وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي لاتتعدى تمثيل عدد قليل من النساء، ويتضح موقف الاحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات فقط، بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً، والاكتفاء احياناً بتكوين لجان للمرأة بكون هدفها المعلن هو تفعيل العضوية النسائية.

وحتى في حالة السماح للمرأة في الانخراط في بعض الاحزاب ،فان تلك الاحزاب ما ان تصل الى الحكم اذا اتيح لها ذلك، حتى يتراجع دور المرأة ويبدو وصولها الى مراكز قيادية ذات تأثير ضعيف نتيجة التنافس على تلك المواقع من قبل الرجال، ويؤكد هذا استمرار نظرة عدم المساواة بين الجنسين في العمل السياسي والذي بدا مقبولاً في العمل الحزبي لان لاحزاب بحاجة الى حشد الطاقات حتى تبدو فاعلة ، لكن عندما يتأكد دورها وفاعليتها لاتعود مستعدة للاعتراف بدور المرأة حتى في حالة امتلاكها للمؤهلات الادارية والعلمية.

وتشير احدى الدراسات التعلقة بدور المرأة العراقية السياسي الى هذه الاشكالية، حيث تفقد المرأة حرية الحركة لتحقيق ماتعتقد انه يناسبها حتى في مجال وصولها للبرلمان وانها تنفذ بما يفرض عليها رؤوساء الاحزاب والكتل التي تنتمي اليها ، فقد كانت نسبة النساء المرشحات من قبل الاحزاب في اللجان الدائمة للبرلمان العراقي عام ٢٠٠٥ ٧٣% واقتصرت تلك اللجان على مسائل الاسرة والتربية والتعليم وابعدت عن كل اللجان المتعلقة بالامن والثروات الاقتصادية والقضايا القانونية والخارجية ، مما يعني ان احزابهن لم تراع الاختصاص ولا الكفاءة او التحصيل العلمي او حتى رغبتهن بالاختيار ، وابعدت عن القضايا السياسية.

- النظام السياسي الانتخابي : يلعب دوراً اساسياً احياناً في اعاقة التمثيل النسوي ، فمن المعروف ان هناك أنظمة انتخابية عديدة لتقسيم الدوائر وبما يتماشى مع التنظيم الاداري لكل دولة ، وابرز تلك الانظمة نظام القائمة المغلقة ونظام الدائرة الواحدة ، وهذا التقسيم وغيره يؤثر على نتائج الانتخابات ويؤثر على تشكيل المجالس التمثيلية ، وينعكس في احيان

كثيرةعلى التمثيل النسوي ففي اليمن على سبيل المثال اظهرت اخر احصاءات الاتحاد البرلماني الدولي ان اليمن لديها ادنى نسبة من التمثيل البرلماني للنساء في العالم بواقع ٣% وتدل هذه النسبة على مدى تهميش المجتمع اليمني لدور المرأة فمن المستحيل ان تستطيع المرشحات المستقلات الفوز امام المرشحين الرجال في ظل العمل بنظام الدائرة الواحدة الذي يجعل الفائز من حصل على غالبية الاصوات.

وفي الجزائر تم تحويل الاقتراع النسبي المنصوص عليه دستورياً الى اقتراع كلي بموجب قانون الانتخاب الذي يحدد سقف المشاركة في توزيع المقاعد بالحصول على نسبة ٥% ويرى الامين الوطني للشؤون السياسية فاروق طيفور ان المرأة الجزائرة ستكون الحلقة الاضعف في المنظومة لان الانتخاب على القائمة بالجملة دون تمييز بين المرشحين نساء ورجال يعكس ازمة تمثيل تتعلق بالكفاءة والتمثيل الجغرافي.

ويمكن ان تؤثر طبيعة النظام الانتخابي حتى في الدول التي تعتمد نظام الكوتا كما في العراق على سبيل المثال حيث شاركت المرأة العراقية في انتخابات البرلمان الاولى حيث تم انتخاب ٨٧ امرأة للجمعية الوطنية أي نسبة ٣٣% من مقاعد البرلمان وفق مبدأ الكوتا ، ولكن هذه النسبة انخفضت الى ٢٧% في انتخابات مجلس النواب الثانية في كانون الاول ٢٠٠٥ وعزى سبب انخفاض تمثيل النساء الى ان الانتخابات الاولى اتبعت نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة ، فاخذت المرأة حصتها دون تجزأة ، أما في الانتخابات الثانية فكانت القائمة مغلقة بينما اتبع نظام تعدد الدوائر مما ادى الى تجزأة الاصوات.

وفضلاً عن الاسباب المذكورة آنفاً فان بعض الدول العربية تعاني من ازمة التمثيل الحقيقي للشعب ولاسيما تمثيل المرأة بسبب التزوير والمال الفاسد الذي اصبح يمثل ظاهرة تضرب في عمق عملية التمثيل التي تقوم عليها العملية الديمقراطية حيث يستخدم بعض المرشحون اسلحة غير مشروعة في ادارة العملية الانتخابية مثل اسلحة المال والعنف مما يؤدي الى خلق بيئة غير مؤاتية وغير مشجعة لمشاركة المراة في العملية الانتخابية سواء كمرشحة أو كنائبة.

٢- العامل الاجتماعي (١٠)

اذا استعرضنا طبيعة هذه العوامل التي تقف في وجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية سنجدها مجموعة من لظروف المترابطة والمتراكمة التي تعانيها اغلب البلدان العربية واهمها:

- القيم والانساق الاجتماعية التقليدية السائدة: فعلى مدار حقبة طويلة من الزمن تكونت افكار واتجاهات معينة حول المرأة أثرت عليها وعلى مستوى ادائها لانها تصنف الرجل للادوار العامة والمرأة للادوار الخاصة ، وهناك اعرافاً تركزت في البلدان العربية تنظر الى المرأة باعتبارها في مستوى أدنى من الرجل لاسيما في القضايا السياسية ، بمعنى ان الرجل أكثر قدرة من المرأة على تحمل تبعات العمل في المجالات السياسية.
- التنشئة الاجتماعية: التي تلعب دوراً مؤثراً وومعوقاً للمرأة في الاسرة أو المدرسة أو الشارع ، فكل هذه المؤسسات لاتنشئ المرأة على اساس انها مساوية للرجل في كل المجالات ، بل تكرس فكرة ان لكل منهما مجاله وان الرجل هو الاقدر على خوض المجالات الصعبة بما في ذلك السياسية وامور الحكم.

- الصراع بين الرؤيتين الحداثوية والقبلية: حيث تشهد المجتمعات العربية صراعاً بين رؤية تنتمي للحداثة وتنمية مشاركة المرأة ، ورؤية دينية وقبلية مغايرة ، تصارع من اجل ابقاء المرأة حبيسة البيت والمحافظة على النظام التقليدي الذي يقوم على اقتصار المشاركة في الحياة العامة على الرجل وحدهُ، ورؤية تنموية حديثة تؤمن بمبدأ المشاركة في الحياة العامة بين الرجل و المرأة وبحقوق المواطنة وواجباتها للطرفين معاً ، وبذلك تبرز مشكلة تتمثل في كيفية حسم الصراع بين التيارين المتصارعين ، ويظهر التيار الثالث وهو التيار الحكومي المتأرجح وغير المستقر فتارة مع الحداثيين ، وتارة مع القبليين والدينيين وبالنتيجة يترتب على ذلك إعاقة مضافة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- النظرة السلبية للمرأة نحو ذاتها : حيث استكانت في اغلب الاحوال لنظرة المجتمع التقليدية واستجابت لتضييق سيطرته عليها وحصر ادوارها في حكم الخاص وبان دورها هذا يحرمها من المشاركة المجتمعية في الحياة العامة.
- غياب التقاليد والثقافة الديمقراطية داخل الاسرة والمجتمع: فلا تزال عملية صنع القرار في الفهم الشائع هي عملية احادية الجانب وليست عملية جماعية مشتركة ، ولاشك ان اشاعة الحوار الديمقراطي داخل الاسرة والمؤسسات الاجتماعية والتربوية الاخرى يُعد الاساس في ترسيخ التقاليد على المستوى العام .
- عدم المساواة والاستبعاد والاجتماعي: ان المشاركة في كل بُعد من الابعاد الاجتماعية المذكورة آنفاً أمراًضرورياً للاندماج الاجتماعي ، وعلى النقيض من ذلك يكون نقص المشاركة في

أي بُعد كفيلاً باحداث الاستبعاد الاجتماعي، ويُعد الفرد مستبعداً اجتماعياً عندما يكون مقيماً في منطقة معينة في مجتمع ما ، ولكن لاسباب تتجاوزسيطرته لاتستطيع ان يشارك في الانشطة العادية للمواطن في ذلك المجتمع حتى لو كان راغباً في هذه المشاركة .

الاستبعاد الاجتماعي اذن هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب وهو ليس امراً شخصياً ولا راجعاً الى تدني في القدرات الفردية فقط بمقدار ماهو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على اداء هذه البنية لوظائفها ، والحديث عن الاستبعاد يحيل الى مؤشر المساواة التي هي اندماج الناس في مجتمعهم على اصعدة الانتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي ، أما اللامساواة فهي الاستبعاد أو الحرمان الذي يحدده دراسة دور المرأة خاصة في مجتمعاتنا العربية .

وهذا الاستبعاد للنساء من العمل السياسي خاصة لايغطيه بعض القرارات التزيينية التي تتخذها بعض السلطات العربية والتي يراد منها الايحاء بأن المرأة تشارك بفاعلية في الحياة بجميع مجالاتها ومنها المجال السياسي ، وذلك بوضع المرأة في مواقع تبدو في مواجهة المسؤولية التي تخولها اتخاذ القرارات وشراكة الرجل في الادارة والتوجيه سياسياً.

٣- العامل الاقتصادي (١١)

ان ضعف مشاركة المرأة لاسيما في المجالس النيابية تتعلق بصورة مباشرة بوضعها الاقتصادي ، لان تحرر المرأة هو قبل كل شيء تحررها على الصعيد الاقتصادي بوصفه من مدخلاً يسمح لها بحرية الاختيار الذي يجب ان تضمنه قوانين وتشريعات تسمح لها بأن تحيا حياة كريمة تحقق فيها ذاتها ، كما ان النهوض بواقع المرأة لايمكن ان يتم إلا في

إطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الأمثل للموارد البشرية.

ولكن الملاحظ ان التحولات الاقتصادية في اغلب الدول العربية اصبحت تؤثر على المرأة من حيث توفير فرص العمل ، كما تؤثر على نوع العمل ، فقد أثر العمل ببرنامج الاصلاح الاقتصادي على المرأة بما يعنيه من تحول الى القطاع الخاص والتحول الى الصناعات كثيفة رأس المال ونمو قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة والصناعة ، وارتفاع الاسعار وزيادة التضخم والبطالة ، اضافة الى عوامل اخرى تقف ضد تمكين المرأة اقتصادياً وتحجم من مشاركتها.

ويرى البعض ان التحولات الاقتصادية في المجتمع تؤثر على المرأة بصورة اكبر، فالمرأة في المجتمعات العربية لاتتمتع باستقلالية اقتصادية ، لذا فان الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال العام.

وتعاني أغلب الدول العربية ، لاسيما دول الخليج العربي ، من قضية عدم الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية ، فرغم ان المشاركة الاقتصادية للمرأة في الخليج في تزايد مستمر بحيث اصبحت المرأة تشكل بين ٣٠-٤٠% من اجمالي القوى العاملة ، غير ان وضعها الاقتصادي لايدفع بها الى تولي مناصب سياسية عالية أو قيادية ، وهي رغم قدراتها الاقتصادية لا تتولى صناعة القرار الاقتصادي ، فضلاً عن العنف الاقتصادي ضد المرأة والذي يتمثل في سيطرة الرجل على اموالها الامر الذي يضعف استقلالها ، ففي البحرين على سبيل المثال تمتلك الكثير من النساء امكانية جيدة بحكم عوامل الميراث ، ولكنهن لايستثمرن الوضع لصالحن باستثناء البعض منهن اللواتي تحررن من هذا الاطار بجهوذ شخصية حثيثة . وفي السعودية تمثل المرأة ٧% من سوق العمل لكن معظم الجهات الحكومية وشبه الحكومية تفتقد العنصر

النسائي، وحتى عندما تشارك المرأة فان مشاركتها ضيئلة وبعيدة عن صنع القرار ، فمثلاً هناك ١٥٠ رجلاً بمجلس الشورى السعودي ولا توجد امرأة واحدة ، و١٧٠ مجلس بلدي من دون مشاركة حتى امرأة واحدة لأن المراة لا تدخل الانتخابات.

على الرغم من هذا التهميش للمراة في دول الخليج العربي إلا ان النموذج الاماراتي يمثل واقعاً مختلفاً للمرأة من حيث فاعلية دورها على الصعيد السياسي حيث استطاعت دولة الامارات التغلب على الصورة النمطية للمرأة وجعلها تتبوأ مكانة متميزة في المجتمع ، جاء ذلك من خلال توفير الحماية السياسية والدستورية للمرأة وارساء مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص ونجحت المرأة الاماراتية بالمشاركة في البرلمان عن طريق الانتخابات عام ٢٠٠٦ بنسبة تمثيل ٢٢,٣% وهي نسبة عالية ، كما تشير تقارير التنمية البشرية الدولي الخاص ببرنامج الامم المتحدة الانمائي الى انه في عام ٢٠٠٨ احتلت الامارت المرتبة الاولى على مستوى العالم العربي في قياس تمكين المرأة والمرتبة ٢٩ عالمياً ، ووفق مؤشر التنمية المتعلق بالتميز الجنسي فان دولة الامارات احتلت المرتبة ٣٠ من بين ١٧٧ دولة.

ثالثاً:الكوتا النسائية ودورها في تفعيل دور المرأة

وقعت أغلب الدول العربية على الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٥٣ ، كما انضمت تلك الدول الى اتفاقية (سيداو)* المعنية بالقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتي تقضي باتخاذ الدول الاطراف لكافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية ، كما تقضي باتخاذ التدابير لتحقيق تمثيل عادل للمراة في

المجالس النيابية تتناسب مع نسبة تمثيلها في المجتمع وجهودها في عملية التنمية.

كما شاركت أكثر الدول العربية في مؤتمرات الامم المتحدة الخاصة بقضايا المرأة كمؤتمر المكسيك ومؤتمر نيروبي ، ومؤتمر بكين الذي أكد على اهمية النهوض باوضاع المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي واهمية تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص ، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار ، مع الدعوة الى شغل النساء ل ٣٠% من مراكز صنع القرار في عام ٢٠٠٥ تمهيداً لوصولها الى ٥٠% من هذه المراكز مستقبلاً.(١٢)

اثر ذلك شهدت الدول العربية تطوراً ملحوظاً لتعزيز دور المراة في المشهد السياسي فقد اعتمدت اكثر من دولة نظام الكوتا * والزام الاحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة لضمان عدد من المقاعد في مجلس النواب يتم شغلها من قبل النساء بحيث لايجوز ان يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانوناً ، ولذلك وصفت الكوتا النسائية بانها شكل من اشكال التدخل الايجابي يحدد بموجبه حد ادنى لترشيح او تمثيل النساء بهدف مساعدتهن للتغلب على العوائق التي تحد من مشاركتهن في مواقع صنعة القرار وبما يضمن تمكين المرأة والنهوض بها. (١٣)

وعليه فان دواعي ومبررات اعتماد هذا النظام عديدة اهمها تمكين النساء سياسياً واشراكهن في صنع القرار من خلال وجودهن في المجالس التشريعية ، والحد من الفجوة بين عدد النساء ونسبتهن السكانية، وبين تأثيرهن في تنمية المجتمع من جهة اخرى ، فضلاً عن تحقيق مبدأ المواطنة المتساوية التي تنص عليها الدساتير العربية والانتقال

من المساواة كمبدأ الى المساواة كهدف ونتيجة ، ومن المساواة كنصوص وعبارات الى المساواة كاجراءات واقعية .(١٤)

والجدير بالذكر ان نظام الكوتا اصبح نظام يحضى بقبول عام حيث اعتمدته ١٢٥ دولة على امتداد دول العالم منها بعض الدول العربية سواء على مستوى المجالس العامة أو في مجالس البلديات وابرز تلك الدول المغرب والعراق والاردن ومصر ، ففي المغرب دخلت ٣٥ أمرأة الى مجلس النواب المغربي المكون من ٣٢٥ مقعد خلال الانتخابات التي اجريت عام ٢٠٠٢ ، واصبح المغرب يحتل المرتبة ٧١ عالمياً ويتصدر الدول العربية بنسبة حضور النساء في المجالس النيابية آنذاك ، لان العراق تجاوز هذه النسبة بتمثيل النساء بنسبة ٢٥% من مقاعد مجلس النواب العراقي وفق دستور ٢٠٠٥ الدائم. وفي الجزائر تمكنت النساء من حصد ١٤٥ مقعد من ضمن ٤٦٢ في انتخابات ٢٠١٢.(١٢)

وبحسب الاحصائية التي نشرها البنك الدولي في صفحته على الانترنت عام ٢٠١٢ كانت نسبة التمثيل للنساء في الجزائر ٣٢% وتونس ٢٧% والسودان والعراق ٢٥% ، وموريتانيا ٢٢% ، والامارات ١٨% ، وليبيا والمغرب ١٢% والاردن ١١%. (١٦)

تعكس تلك النسب التطور الملحوظ لتمثيل المرأة في البرلمانات العربية ، وتشير من جهة اخرى الى دور نظام الكوتا في تعزيز تلك النسبة وزيادتها ، غير ان ايجابيات هذا الاجراء القانوني في ضمان حق النساء في التمثيل لايمنع – بحسب البعض– من بروز سلبيات تدفع المراة ثمنها لاسيما وان المرأة البرلمانية ستوضع تحت رحمة التيارات والاحزاب السياسية وتصبح خاضعة لاوامرها ، كما انها قد تفقد استقلاليتها في التعبير عن آرائها والدفاع عن حقوقها وحرية الحركة لتحقيق ماتعتقد انه يصب في مصلحة شريحة النساء ، فضلاً عن ذلك ستكون المرأة خاضعة

لما يفرض عليها رؤوساء الاحزاب والكتل التي يتنتمين لها ، وقد يفسح المجال امام الكتل لترشيح نساء غير مؤهلات للعمل السياسي ولايمتلكن الخبرة الكافية مما يؤدي الى ان يبقى رأي النساء يدور في فلك وتوجهات الاحزاب التي ضمتها الى قوائمها ولاتستطيع ان تخرج عن تلك التوجهات ولايكون لها أي رأي مستقل حول المواضيع ومشاريع القوانين المطروحة في البرلمان.(١٧)

رغم تلك السلبيات ، فان الواقع العربي يشير الى اهمية هذا الاجراء القانوني لضمان حق المرأة السياسي ، وبدونه قد لاتستطيع النساء المنافسة للوصول الى التمثيل البرلماني فعلى سبيل المثال تضاءلت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان اليمني بعد إلغاء نظام الكوتا عام ٢٠١١ ليصل الى ادنى نسبة ٢% وفي مصر وبعد إلغاء نظام الكوتا الذي ادخله التشريع المصري عام ١٩٧٩ وأوجب فيه تمثيل المرأة في البرلمان بحصة لا تقل عن ٣٠% من نسبة المقاعد ، تدنت هذه النسبة بعد إلغاء النظام واصبحت نسبة النساء لاتتجاوز ٢,٢% من مقاعد البرلمان عام ١٩٨٧.(١٨)

وما يمكن قوله بهذا الصدد ، ان الكوتا سلاح ذو حدين فهي مفيدة طالما تحقق الهدف منها وهو تمثيل الجميع وضمان وصول المرأة بعدد ملائم الى المجالس النيابية ، وضار للمرأة إذا تحولت المرأة الى مجرد رقم في قوائم الاحزاب والقوى السياسية وتفتقد الدور الفاعل.

ولذلك لابد ان يكون هذا النظام مرتبطاً بكفاءة المرأة وقدرتها على احداث التغيير المطلوب ، وتغيير الصورة الذهبية المتمركزة لدى الرأي العام والسلطة حول المرأة والتي رسختها التقاليد والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية ، وعلى المراة العمل الدؤوب لكي لا تبقى مجرد اسم في القوائم الانتخابية ، بل تكون فاعلة في حركة البناء

الوطني لكي تدفع الى المزيد من التقدم والتكريس لحقوق المرأة على جميع الاصعدة والمستويات.

رابعاً : سُبل تفعيل الدور البرلماني للمرأة بعد الربيع العربي

كانت النساء في العالم العربي دائماً من المشاركات في الثورات العربية على امتداد عهدها ، ولذلك فان مشاهد النساء وهن يتصدرن ساحات الاحتجاج في احداث ماسُمي " بالربيع العربي" لم تكن جديدة في المفهوم العربي وتعكس المشكلة الكبيرة للنساء في احداث الثورات العربية في مصر وتونس وليبيا واليمن سواء عبر الانترنت في مواقع الفيسبوك وتويتر ، أو المساهمة بصورة فعلية في الحشد للمظاهرات وتصدرها عكس اصرار المرأة على تغيير الواقع ليضمن حقوق وحريات اكبر لاسيما النساء العربيات رغم مظاهر العنف والاعتداء الجسدي الذي تعرضت له بعض المتظاهرات لاسيما مصر وتونس.(١٩)

وتعددت الاسباب التي دفعت المرأة للمشاركة في تلك الثورات منها شعورها بالقهر والحرمان والفقر والظلم الاجتماعي وأملا في ان تكون الثورات فرصة لنيل حقوقهن الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية.

غير ان الواقع يشير وبعد مرور سنوات على تلك الاحداث ، عدم حصول تغيير في وضع المراة وتمثيلها ، مع احتفاظ الرجال في العالم العربي باحتكارهم لصنع القرار في بلدانهم ، وهذا مايمكن ملاحظته في تشكيلة الحكومة التونسية بعد الثورة والبرلمان المصري الذي انتخب بعد ثورة ٢٥ يناير ، اذ لم تحصل النساء إلا على نسبة قليلة في المجالس النيابية على الرغم من الوعود التي قطعها المسؤولون لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية.

وترى احدى الباحثات ان الثورات العربية قد خذلت المرأة بعد ان ساهمت في دور يُعتد به في الاطاحة بانظمة الاستبداد في مصر وليبيا واليمن وتونس من خلال انخراطها في مختلف الفعاليات الثورية من تظاهرات واعتصامات واضرابات ، وتعزو ذلك الى ان التغيير في وضعية المرأة يحتاج الى اكثر من مجرد ثورة على الحكام بل ثورة على الثقافة السياسية التي تكرس الوضعية المتدنية للمرأة وتتخذ من صوتها مؤشراً وحيداً على حقوقها السياسية.(٢٠)

وبالفعل فان النظرة المجتمعية لن تتغير بين عشية وضحاها وانما يحتاج الامر الى جهد ومثابرة لتحقيق وضعية افضل للمرأة العربية على كافة المستويات ويرى البعض ان حال المرأة في المجتمع السياسي عقب الربيع العربي في البلدان التي ثارت على الانظمة الاستبدادية وكسرت اصنام السياسية ((يعكس حاجتنا الحقيقية الى ثورات على العقلية الاجتماعية المستبدة وصنم الذكورية ... وفي الوقت نفسه نحن بحاجة لاخراج نماذج نسوية تثبت نفسها في المعترك السسياسي)).(٢١)

وتبقى المرأة تتحمل الوزر الاكبر للحصول على حقوقها وانتزاعها ، فمستقبل المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة متوقف على المرأة ذاتها ومدى قدرتها على التصدي لمحاولات تهميش دورها في المستقبل من بعض القوى والنخب الجديدة التي ظهرت بعد الثورات ، من ناحية ثانية مدى قدرتها على الحفاظ على المكتسبات المجتمعية والسياسية التي نالتها في العهود السابقة والتي كانت نتاج كفاح طويل بذلته المرأة وليس منحة أو هبة من الانظمة.

ولا بد ان يترافق ذلك مع رفد العمل النسوي باجراءات وسياسات تساهم في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومنها:

١- تفعيل العوامل الدستورية والقانونية عن طريق حث المشرع الوطني على النص على مبدأ المساواة بين الجنسين فيما يخص الحقوق السياسية بما يضمن للمرأة حق الترشيح والانتخاب دون قيود مع العمل الدؤوب من خلال المنظمات المجتمعية على تفعيل النصوص الدستورية لكي لاتبقى مجرد نصوص يمكن التظاهر بانها نصوص غير تمييزية في دساتير دول ديمقراطية.

٢- مواجهة ذلك النسق الثقافي القيمي السائد في معظم البلدان العربية والذي يكرس صورة نمطية للمرأة ودورها في المجتمع والتي توظف غالباً للحد من تفعيل مشاركة النساء السياسية ومقاومة الاصوات المطالبة باهمية تحقيق ذلك

٣- بما ان هموم المرأة ومشاكلها جزءاً من المشاكل المجتمعية ككل والتي يعاني منها كل أفراد الشعب ، فلا بد للمرأة من استغلال كل قدراتها الثقافية والاقتصادية والعلمية لتذليل العقبات المجتمعية التي ستصب حتماً في خدمة قضايا المرأة .

٤- العمل النسوي المشترك وذلك بخلق تكتلات نسائية داخل البرلمات تضم النائبات بكافة اطيافهن وخلق حشد نسوي للمطالبة بحقوق المرأة ورفع مستواها المادي والمعنوي .

وفي الختام لابد من التأكيد ان تفعيل دور المرأة لم يعد ترفاً مجتمعياً بل ضرورة تحتمها دواعي ومبررات عدة اهمها (٢٢)

١- ان مشاركة المرأة في الحياة بمختلف نواحيها تصبح ضرورية وغاية في الوقت نفسه كونها تمثل نصف المجتمع واشتراكها في عمليات صنع القرار السياسي تكفل لباقي في النساء الحصول على حقوقهن لان هناك من يطالب بها ويبحث عنها.

٢- لان المرأة معنية بقضايا المجتمع العامة بدرجة الخصوصية نفسها التي تعني بها الرجل لكونها مواطنة من الدرجة الاولى ومن حقها ممارسة

مواطنيتها شرعاً لان ذلك ضرورة وطنية مدنية وسياسية اقتصادية وثقافية.

٣- ان التعامل مع المرأة وفق الاسس والشريعة الديمقراطية يعني الجدية في العمل على انجاح هذا المبدأ ويساعد على التخلص من الكثير من القيم والاوهام الاجتماعية الى تكرست في المجتمع دون ان يكون لها اساس علمي أو ديني صحيح ، كما انه يحمل اهمية ستراتيجية كبيرة تكفل تعليم الاجيال القادمة مبادئ الديمقراطية بشكل تلقائي وعفوي وان تعدهم لشغل المناصب والوظائف الاجتماعية.

٤- ان اشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار من شأنه ان يؤدي الى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع ويُعد ذلك شرطاً مسبقاً للاداء الديمقراطي السليم.

ويُعد اشراك المرأة في عملية صنع القرار مطلبا من مطالب العدالة كما يُعد شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة .

٥- وصول المرأة الى مواقع السلطة وخاصة السلطة التشريعية لم يعد مجرد مطلباً من مطالب العدالة بل اصبح شرطاً ضروريا لمراعاة مصالح المرأة فبدون اشراك المرأة اشراكاً نشطاً وادخال رؤيتها في جميع مستويات صنع القرار لايمكن تحقيق الاهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة بين الجنسين والتي تشكل الاساس المادي لتقدم المجتمع وتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم وضع المرأة في الاسرة والمجتمع مما يتيح لها تولي مسؤولية الدفاع عن القضايا الاساسية التي يعاني منها المجتمع بجانب الرجل مثل الفقر والبطالة.

٦- ان فسح المجال للمرأة للمشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية بصورة عامة والمؤسسات التشريعية بصورة خاصة يُعد التزاماً وتساوقاً مع التوجه الدولي لدعم حقوق المراة وتنفيذاً لمقررات المؤتمرات

المتعلقة بالمرأة منذ مؤتمر المكسيك ونيروبي والتي عقدت لهذا الغرض والتي حثت الدول الاطراف لاتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية وان تكفل لها الحق بالانتخابات والترشيح لجميع الهيئات التي ينتخب العضاءها بالاقتراع العام .

الهوامش

١- حمادة محمد عطية عبد الرحمن ، المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان، المركز الديمقراطي العربي – دراسات المرأة ، ٢٠١٥.

٢- مي محي عجلان ، دور المرأة في الحياة السياسية : دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل www.beirutme .com

٣- عبد الحميد الانصاري ، التشريعات العربية .www-gataraconfernces.org

٤- انجي نوحي ، هكذا نجحت النساء العربيات في اقتحام عالم السياسة .٠المغرب ٢٠١٦.

٥- اسماء السيد ، المرأة العربية والمشاركة البرلمانية ،٢٠١٤ www.alarabiya.nol

٦- آمال موسى ، الدساتير العربية والحرية، الشرق الاوسط ، العدد ١٣٩٧٧ .

٧- المشاركة السياسية لنساء دول الخليج.women media center

٨- حسن ابراهيم احمد ، المرأة في دوائر العنف، دمشق : دار بترا للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠،ص٢١٠.

٩- ينظر : بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، دمشق : دار الحصاد ، ٢٠١٣ ص٧٠ كذلك رغد نصيف جاسم السراجي ، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ، بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ٢٠١٣، ص ١٥٤ كذلك اسماء السيد ، مصدر سبق ذكره .*وهي اتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة ، صدرت في عام ١٩٧٩ عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، واكدت على اهلية المرأة للمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها.

١٠- جون هيلز وجوليان لوغران ، الاستبعاد الاجتماعي نقلاً عن حسن ابراهيم احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٥ ينظر كذلك : عبد الجبار احمد وهدى محمد مثنى ، السلوك السياسي للمرأة العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤٢ ك١٢٠١١ ص٦٦. وكذلك عادل عبد الغفار ، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة : رؤية تحليلية واستشراقية القاهرة : الدار المصرية – اللبنانية، ٢٠٠٩ ،ص١٠٣.

١١- المشاركة السياسية للمراة في دول الخليج carneqiee downment .org وكذلك عبد الجبار احمد ، المصدر السابق ، ص٦٥ ، كذلك : وليد الحسني ، مقومات المشاركة السياسية للمرأة اليمنية .alhasany.mamg.com

١٢- عادل عبد الغفار ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣.

*الكوتا : هي نظام يفرض حصصاً معينة للمرأة في المجالس التشريعية، ويعني لالانكليزية نصيب او حصة وعرفت بانها تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية والزام الاحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة www.taizgov.com

١٣- يسرى الغرباوي ، البحث عن التمثيل المفقود . المركز العربي للبحوث والدراسات.
١٤- نفس المصدر السابق.
15- Embassy Algiers .Face book
16- Htt://ar.ammannet.net
١٧- بلقيس محمد جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.
١٨- يسرى الغرباوي ، مصدر سبق ذكره.
١٩- دور المرأة في الحياة السياسية www.kasnazan.org وكذلك www.aafagcenter.com
٢٠- سمية محمد ، المرأة والربيع العربي www.iraqicp.com
٢١- ليلى الرفاعي ، المرأة والعمل السياسي في بلاد الربيع العربي midia.aljazera.org
٢٢- اسماء السيد ، مصدر سبق ذكره كذلك ، عادل عبد الجبار ص١٣٥.